الفصل الثاني

تناسب الفواصل القرآنية..
إيقاع وتعبير تعليق على
أحكام هذا التناسب لدى
ابن الصائغ الحنفي

obeikan.com

obeikan.com

أشار السيوطى فى كتابه : (الإتقان فى علوم القرآن) إلي أن ابن الصائغ[1] الحنفى قد ألف فى تناسب الفواصل القرآنية كتابًا أسماه «إحكام الراى فى أحكام الآى» قال فيه:

«اعلم أن المناسبة أمر مطلوب فى اللغة العربية يرتكب لها أمور من مخالفة الأصول، وقد تتبعت الأحكام التى وقعت فى أواخر الآى مراعاة للمناسبة فعثرت منها على نيف عن الأربعين حكمًا..[2]».

وبتأمل الأحكام التى أوردها ابن الصائغ بعد هذا النص يتبين لنا أن كل طائفة منها تنطوى تحت إحدى الظواهر التعبيرية[3] التالية:

أ ـ التقديم أو التأخير:

* تقديم المعمول على عامله أو على معمول آخر أصله التقديم أو على الفاعل.
* تقديم ما هو متأخر فى الزمان.
* تقديم الفاضل علىٰ الأفضل.
* تقديم الضمير على ما يفسره.

---

(١) هو شمس الدين محمد بن عبدالرحمن بن على بن أبي الحسن الزمردى بن الصائغ المتوفى سنة ٧٧٦هـ. نسبت إليه كتب التراجم غير الكتاب الذي نحن بصدده (والذى لا يزال مفقودًا حتى الآن) عدة مؤلفات فى النحو والحديث والفقه، من أشهرها: شرح الألفية لابن مالك، والتذكرة النحوية، والمرقاة فى إعراب لا إله إلا الله ، والمبانى فى المعانى ، والمنهج القويم فى القرآن العظيم، انظر : شذرات الذهب: ج٦/٢٤٨، والدرر الكامنة : ج٣/ ٥٠٠.

(٢) الإتقان فى علوم القرآن : ج٣/ ٢٩٦.

(٣) لقد اقتضى تصنيف تلك الأحكام بحسب الظواهر التى تندرج تحتها عدم الالتزام بالترتيب الذى وردت به لدى ابن الصائغ، وقد اكتفينا هنا بإيراد هذه الأحكام مجردة من شواهدها القرآنية ؛ لأننا سوف نتعرض ـ بعد قليل ـ لكثير من تلك الشواهد.

* تقديم الصفة الجملة على الصفة المفردة.

* تأخير الوصف غير الأبلغ عن الأبلغ.

ب- الحذف أو الزيادة:

* حذف ياء المنقوص المعرف.

* حذف ياء الفعل غير المجزوم .

* حذف ياء الإضافة.

* حذف المفعول.

* حذف متعلق اسم التفضيل.

* حذف الفاعل ونيابة المفعول.

* زيادة حرف المد أو إبقاؤه مع الجازم.

* إثبات هاء السكت.

ج- العدول عن النمط:

* الاستغناء بالإفراد عن التثنية أو الجمع.

* الاستغناء بالتثنية عن الإفراد أو الجمع.

* الاستغناء بالجمع عن الإفراد.

* إيقاع حرف مكان غيره.

* إيراد الجملة التى رد بها ما قبلها على غير وجه المطابقة فى الاسمية والفعلية.

* إيراد أحد جزأى الجملتين على غير الوجه الذي أورد نظيرها عليه من الجملة الأخرى.

* إيراد أحد القسمين غير مطابق للآخر.

obeikan.com

* إجراء غير العاقل مجرى العاقل.

* إيقاع مفعول موقع فاعل.

* إيقاع فاعل موقع مفعول.

* إيقاع الظاهر موقع الضمير.

د ـ توجيه الاختيار بين البدائل[1]:

* إيثار تذكير اسم الجنس أو تأنيثه.

* اختصاص كل من المشتركين بموضع.

* الاقتصار على أحد الوجهين اللذين قرئ بهما فى السبع فى غير ذلك.

* إيثار أغرب اللفظين.

* الإتيان بصيغة المبالغة ـ دون صيغة اسم الفاعل ـ فى بعض المواضع.

* إيثار بعض أوصاف المبالغة دون بعض.

* تغيير بنية الكلمة.

هـ ـ ارتكاب الضرورات:

*صرف ما لا ينصرف.

* إمالة ما لا يمال.

* الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه.

* الفصل بين الموصوف والصفة.

---

(١) يلاحظ أن الأحكام التى تندرج تحت هذه الظاهرة ليست من باب ما يسميه ابن الصائغ «مخالفة الأصول»، فكل من تذكير اسم الجنس وتأنيثه ـ على سبيل المثال ـ هو أمر سائغ يقره نظام اللغة، ومن ثم فإن إيثار أحدهما فى تعبير ما لا يعد خروجًا عن أصل.

* الجمع بين المجرورات[1].

والأمر اللافت للانتباه:

أن ابن الصائغ فى استقرائه لتلك الظواهر أو الأحكام قد ركز ـ فحسب ـ على إبراز دورها الإيقاعى فى تحقيق تناسب الفواصل، أما دورها المعنوى أو التعبيرى الماثل فى تناسب الفاصلة بهذا الحكم أو ذاك مع الآية التى ذيلت بها والسياق الذى وردت فيه ، فهو ما أغفله فى تتبعه لشواهد تلك الأحكام.

أجل ،لقد أشار ابن الصائغ إلى هذا الدور حين صرح عقب سرده لتلك الأحكام بقوله :« لا يمتنع فى توجيه الخروج عن الأصل فى الآيات المذكورة أمور أخرى مع وجه المناسبة، فإن القرآن العظيم كما جاء فى الأثر لا تنقضى عجائبه[2]».

غير أنه مع إشارته لم يتوقف إزاء آية واحدة من الآيات التى استشهد بها (والتى بلغت بضعًا وستين آية) كى يبين فى إيثار فاصلتها على النحو الذى وردت به وجهًا آخر سوى مراعاة المناسبة ، الأمر الذي يدل بوضوح على أن هذه المراعاة فى نظره هى عمدة خروج الفواصل فى تلك الآيات عن الأصل، هذا فضلاً عن أن فى تصدير تصريحه السابق بعبارة «لا يمتنع..» ما يشى بأن بعض هذه الفواصل فى نظره ـ إن لم يكن أكثرها ـ لا وجه للخروج عن الأصل فيها، إلا تلك المراعاة بل إن ذلك بعينه هو ما صرح به ابن الصائغ نفسه عند استشهاده لأحد تلك الأحكام، وذلك حيث يورد قوله عز وجل: ﴿فَلِلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَىٰ ﴿٢٥﴾﴾ [النجم/ ٢٥] ـ شاهدًا على حكم تقديم ما هو متأخر فى الزمان، ثم يعقب عليه قائلاً فى حسم: «ولولا مراعاة الفواصل لقدمت الأولى».

---

(١) انظر: هذه الأحكام فى : الإتقان فى علوم القرآن: ج٣/ ٢٩٦ـ٣٠١ ، ومفتاح السعادة ج٢/ ٣٤٦ ، والفاصلة فى القرآن (٥٤ـ٥٦).

(٢) السابق : نفسه.

وجدير بالذكر أن ابن الصائغ لم يتفرد بإغفال القيمة التعبيرية لمثل تلك الظواهر التى تماثلت بها بعض الفواصل القرآنية، بل لقد شاركه فى ذلك وسبقه إليه غير واحد من البلاغيين والمفسرين، حيث توقفوا فى توجيه كثير منها عند مجرد الإشارة إلى أثرها فى «رعاية الفاصلة» أو إيقاع المناسبة بين الفواصل[1]» ومن ثم فإننا إذ نتناول مسلك ابن الصائغ ـ فى بحثنا هذا ـ بالتعليق إنما نتناوله بوصفه ممثلاً لذلك الاتجاه الذى لقى فى تراثنا ـ على قصوره كما سنرى ـ قدرًا من الذيوع.

ولعل من المناسب هنا أن نتوقَّف قليلاً مع أبى زكريا الفراء (ت ٢٠٧ هـ) لوضوح هذا الاتجاه لديه من جهة ، ولتأثر ابن الصائغ به ـ كما سنرى ـ في تتبعه لأحكام المناسبة من جهة أخرى.

لقد كانت المحافظة فى «رؤوس الآيات» هى الوجه الذي اكتفى الفراء بترديده فى أكثر من موطن فى كتابه المعروف «معانى القرآن» تفسيرًا للفاصلة تارة، وتبريرًا لخروجها عن الأصل تارة ثانية، وترجيحًا لقراءتها على وجه من وجوه القراءات دون آخر تارة ثالثة.

* فعند تناوله ـ على سبيل المثال ـ لحذف المفعول فى قوله عز وجل : ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾ [الضحى: ٣] ـ يقول : «.. يريد وما قلاك فألقيت الكاف كما نقول: قد أعطيتك وأحسنت، ومعناه أحسنت إليك، فنكتفى بالكاف الأولى من إعادة الأخرى؛ ولأن رؤوس الآيات بالياء، فاجتمع ذلك فيه»[2].

* وعند تفسير قوله عز وجل: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ۝٤﴾ [الفجر: ٤] يقول: «قرأ القراء «يسرى» بإثبات الياء، و«يسر» بحذفها، وحذفها أحب إلىّ لمشاكلتها رؤوس الآيات؛ ولأن العرب قد تحذف الياء ، وتكتفى بكسر ما قبلها أنشدنى بعضهم:

---

(١) انظر على سبيل المثال: مفتاح العلوم (١٠٠ ـ ١٠٤) ، والمثل السائر (١٧٨ ـ ١٨٠) والإيضاح فى علوم البلاغة (١١٧، ١١٨) ، والبرهان فى علوم القرآن (ج١/ ٦٠ـ٦٧).

(٢) معانى القرآن : (ج٣/ ٢٠٦).

كفاك كف ما تليق درهما ∴ جوداً وأخرى تعط بالسيف الدما..[1]

* وفى تثنية الجنة فى قوله تبارك وتعالى: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ ﴿٤٦﴾﴾ [الرحمن:٤٦]، يقول:

«ذكر المفسرون أنهما بستانان من بساتين الجنة، وقد يكون في العربية جنة تثنيها العرب فى أشعارها، أنشدنى بعضهم:

ومهمين قدفين مرنين ∴ قطعنه بالأم لا بالسمتين

يريد مهمها وسمتًا واحدًا، وأنشدنى آخر:

يسعى بكيداء ولهذمين ∴ قد جعل الأرطاة جنتين

وذلك أن الشعر له قوافٍ يقيمها الزيادة والنقصان فيحتمل ما لا يتحمله الكلام[2].

فالفراء فى هذه النصوص ـ ونظائرها كثيرة فى كتابه[3] ـ لم يكن معنيا بغير المشاكلة الإيقاعية بين الفواصل أو رؤوس الآيات ، فتلك المشاكلة عنده هى مرد ظواهر الزيادة أو الحذف أو العدول فى أواخر الآيات أما مدى معاضدة هذه الظاهرة أو تلك للمعنى، فقد أغفله الفراء إغفالاً تجلت خطورته فى ذلك الرأى الغريب الذى أجازه فى تفسير آية الرحمن، وهذا ما أنكره عليه ابن قتيبة حيث يقول ـ معقبًا علي هذا الرأى ـ :

« . . وهذا من أعجب ما حمل عليه كتاب الله، ونحن نعوذ بالله من أن نتعسف هذا التعسف، ونجيز على الله ـ جل ثناؤه ـ الزيادة والنقص فى الكلام لرأس آية . . وكيف يكون هذا وهو تبارك اسمه يصفهما (الجنتين) بصفات الاثنين فقال: «ذواتا أفنان» ؟! ولو أن قائلا قال في خزنة النار: إنهم عشرون وإنما جعلهم

---

(١) السابق: (١١٨).

(٢) السابق: (١١٨).

(٣) انظر السابق (٢٣١، ٣٣٢ ، ٢٥٦ ، ٣٦٨ ، وكذا ج٢ / ١٧٦ ، ١٨٧ .

تسعة عشر لرأس الآية كما قال الشاعر: نحن بنو أم البنين الأربعة وإنما هم خمسة فجعلهم للقافية أربعة ما كان فى هذا القول إلا كالفراء[1]!!.

ومما هو جدير بالإشارة إليه فى هذا المقام أنه زعم بعد القول بأن تثنية الجنتين فى آية الرحمن ليست على حقيقته، فإن ابن الصائغ قد استند إليه (متأثر بالفراء فى ذلك ومتغاضيًا فيما يبدو عن نقد ابن قتيبة له) واستشهد بتلك الآية وحدها على حكمين من أحكامه الأربعين:

أولهما ـ وهو رأى الفراء ـ : الاستغناء بالتثنية عن الإفراد.

والثانى : الاستغناء بالتثنية عن الجمع، وهذا الأخير هو ما عبر عنه بقوله: «أراد جنات فأطلق الاثنين على الجمع لأجل الفاصلة، ثم قال: وهذا غير بعيد، قال: وإنما عاد الضمير[2] بعد ذلك بصيغة التثنية مراعاة للفظ[3]..».

ولعله من الجلى أن كلا من هذين الحكمين اللذين أخرجهما (أو حاول إخراجهما) ابن الصائغ لا يؤيده معنى الآية، ولا تعضده مؤشرات السياق الذى وردت فيه ، الأمر الذى يدل بوضوح على مدى إغفاله لهذا الجانب فى تتبعه لظواهر الخروج عن الأصل فى أواخر الآى ، تلك الظواهر التى لا تتمثل ـ حين تتمثل فى ـ البيان القرآنى المعجز من أجل تناسب الفواصل فحسب.

ولتجلية هذه النقطة الأخيرة نود أن نلاحظ ما يلى:

أولاً:

لقد صرح ابن الصائغ قبل تتبعه لأحكام الآى بقوله: «اعلم أن المناسبة أمر

---

(١) تفسير غريب القرآن : (٤٤٠ـ٤٤١).

(٢) أى فى قوله سبحانه بعد تلك الآية : ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ ۝٥٠﴾ [الرحمن: ٥٠].

(٣) الإتقان في علوم القرآن (ج٣/ ٢٩٩)، وجدير بالذكر أن السيوطى قد صرح فى هذا الموطن بأن ابن الصائغ قد نقل الرأى الثانى عن الفراء، والواقع أن الفراء لم يقل بأن المراد بالجنتين جنات، وعلى ذلك فالذى نرجحه أن ابن الصائغ إنما نقل عنه الرأى الأول، وأما الثانى فقد أورده بوصفه احتمالاً يقبله سياق الآية أو (غير بعيد) فى نظره.

مطلوب فى اللغة العربية يرتكب لها أمور من مخالفة الأصول»، ومغزى هذا التصريح أن نظرته إلى مراعاة الفواصل فى القرآن الكريم لا تكاد تختلف عن نظرته إلى المناسبة بين أسجاع النثر أو قوافى الشعر، تلك المناسبة التى ترتكب لها فى هذين الفنين الضرورات، وتسوغ من أجل الوفاء بها ـ فحسب ـ مثل تلك الأحكام »[1] ويبدو لى أن ابن الصائغ في نظرته تلك كان يحذو حذو الفراء الذي حرص كما رأينا منذ قليل على قياس كل موقع من مواقع المشاكلة بين رؤوس الآيات إلي نظائره في مأثور اللغة، والذى اعتمد فى تبريره لخروج إحدى الفواصل ـ فى نظره ـ عن الأصل على القول بأن الشعر «له قوافٍ يقيمها الزيادة والنقصان فيحتمل مالا يحتمله الكلام».

والحق أن هذه النظرة يشوبها غير قليل من القصور، فلا مراء فى أن الفواصل القرآنية المتماثلة قد تتشابه ـ إيقاعيًا ـ مع نظام التقفية فى لغة الشعر أو نظام السجع في لغة النثر، غير أنه لا مراء كذلك فى أنها قد تفردت دون هذين النظامين ـ بيانيًا أو تعبيريًا ـ بما بلغت به فى هذا البيان الخالد حد الإعجاز[2].

لقد ثار الخلاف والجدل بين كثير من المتكلمين والبلاغيين حول تسمية هذه المقاطع المتماثلة فى القرآن الكريم، فبينما ألحَّ غير واحد منهم على تسميتها فواصل رأى آخرون أنه لا حرج فى تسميتها أسجاعًا، وبتأمل هذا الخلاف المحتدم (الذى ليس من غايتنا الخوض فى تفاصيله[3] يتبين لنا أنه لا يعدو أن يكون خلافًا حول الاصطلاح الذى لا مشاحة فيه كما يقال، ذلك أن أحدًا من الفريقين لم يجادل فى

---

(١) انظر: ضرورة الشعر: (٣٤ـ٣٨).

(٢) لعل هذا التفرد هو ما عناه أحد أعداء القرآن عندما بوده به فقال: «لقد رأينا سجع الكهان فما هو بزمزمة الكاهن ولا سجعه» ولقد عرفنا الشعر كله رجزه وهزجه وقريضه ومقبوضه ومبسوطه فما هو بالشعر. انظر : سيرة ابن هشام : (١/ ٢٨٣).

(٣) انظر: إعجاز القرآن للباقلانى: هامش الإتقان فى علوم القرآن (ج١/ ٨٥ـ ١٠١)، وثلاث رسائل فى إعجاز القرآن (٩٦ـ٩٨) ،وسر الفصاحة (٦٦ـ١٦٩) ، والمثل السائر (٧٥ـ٧٦)، والفاصلة فى القرآن (٩٨ـ١٢٢) .

تفرد هذه المقاطع فى القرآن الكريم ـ دون نظائرها فى سواه ـ بقوة مؤازرتها للمعنى ومناصرتها للسياق، بل لقد كان هذا التفرد هو الأساس الذى ارتكز عليه كل من الفريقين فى تأييد المصطلح الذى آثره، هذا ما يتجلى بوضوح فى قول الرمانى (أبرز القائلين بالفواصل):

«الفواصل حروف متشاكلة فى المقاطع توجب حسن إفهام المعانى والفواصل بلاغة والأسجاع عيب؛ وذلك لأن الفواصل تابعة للمعانى، وأما الأسجاع فالمعانى تابعة لها، وهو قلب ما توجبه الحكمة فى الدلالة؛ إذ كان الغرض الذي هو حكمة إنما هو الإبانة عن المعانى التى الحاجة إليها ماسة، فإذا كانت المشاكلة وصلة إليه فهو بلاغة، وإذا كانت المشاكلة على خلاف ذلك فهو عيب ولكنه..[1]».

وهو ما يتجلى كذلك فى قول **ابن سنان الخفاجى** ـ أحد القائلين بالسجع ـ:

«والفواصل على ضربين : ضرب يكون سجعًا وهو ما تماثلت حروفه في المقاطع وضرب لا يكون سجعًا وهو لما تقابلت حروفه في المقاطع ولم تتماثل ، ولا يخلو كل من هذين القسمين من أن يكون يأتى طوعًا سهلاً تابعًا للمعانى، أو بالضد من ذلك حتى يكون متكلفًا يتبعه المعنى، فإن كان من القسم الأول فهو المحمود الدال على الفصاحة وحسن البيان، وإن كان من الثانى فهو مذموم مرفوض، فأما القرآن فلم يرد فيه إلا ما هو من القسم الأول المحمود لعلوه فى الفصاحة..[2]».

على أن من التعسف حقًّا أن تقاس المناسبة الإيقاعية بين الفواصل إلي نظائرها فى أسجاع النثر أو قوافى الشعر؛ فإذا كانت تلك المناسبة هى جوهر الإيقاع فى هذين الفنين، وكانت لذلك فيهما أمرًا مطردًا أو «مطلوبًا» على حد تعبير ابن الصائغ فإنها ليست كذلك فى نظم القرآن؛ ذلك أن هذا النظم الخالد قد

---

(١) ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن : (٩٧).

(٢) سر الفصاحة (١٦٦).

تفرد بنسقه الإيقاعى الحر[1] الذي تنوعت فيه الفاصلة (بتنوع المعانى أو تبدل السياقات) فجاءت متماثلة مع سوابقها أو لواحقها فى حال متقاربة معها في ثانية، متفردة دونها في ثالثة[2]، وبلغت فى كل هاتيك الأحوال ما تقاصرت دون الهمم، وخرست أمامه الألسن من بلاغة التعبير وجمال الإيقاع.

ثانيًا:

لقد استند ابن الصائغ فى استخراجه لغير واحد من الأحكام التى ذكرها على وجه إعرابى واحد لشواهدها القرآنية، مغفلاً حتى الإشارة (فضلاً عن الموازنة أو الترجيح) إلي الوجوه الإعرابية الأخري التى ذكرها النحاة أو المفسرون في تخريجها، والتى يستبعد على مثله الجهل بها[3]، فإذا أضفنا إلي ذلك أن غير هذا الوجه الذى استند إليه هو في كل شاهد من تلك الشواهد الأكثر ملاءمة لمعناه وتضافرًا مع سياقه أدركنا مدى إغفاله لجانب القيمة التعبيرية ـ ومدى خطورة ذلك ـ في استخراجه لأحكام المناسبة ـ فلنتأمل ـ :

* فهو يورد قوله عز وجل : ﴿لِنُرِيَكَ مِنْ آيَاتِنَا الْكُبْرَى ﴿٢٣﴾﴾ [طه: ٢٣] شاهدًا على حكم تقديم المعمول على معمول آخر أصله التقديم، مقيدًا ذلك بقوله: «**إذا أعربنا الكبرى مفعول يرى**[4]» دون أن يتطرق إلى ذكر الوجه الإعرابى الآخر الذى

---

(١) فالإيقاع الموسيقى فى القرآن ـ كما يقول سيد قطب ـ : قد جمع بين مزايا النثر والشعر جميعًا، فقد أعفى التعبير من قيود القافية الموحدة والتفعيلات التامة، فنال بذلك حرية التعبير الكاملة عن جميع أغراضه العامة، وأخذ فى الوقت ذاته من الشعر الموسيقى الداخلية والفواصل المتقاربة فى الوزن التى تغنى عن التفاعيل والتقضية المتقاربة التى تغنى عن القوافى.. [التصوير الفنى فى القرآن (١٠٢ـ١٠٣)].

(٢) انظر: الفاصلة في القرآن : (١٣٩) .

(٣) فلقد كان لابن الصائغ اهتمام واسع بعلم النحو، وكانت له إسهاماته التأليفية المتعددة فى ميدانه مما كان له الأثر فى أن يقال عنه: «ابن الصائغ الحنفى النحوى». انظر : شذرات الذهب : (ج٦/ ٣٤٨).

(٤) إذ على هذا الإعراب يكون الجار والمجرور «من آياتنا» قد قدم على المفعول «الكبرى» =

ذكره غير واحد من المفسرين[1]، (والذى ينتفى معه حكم التقديم والتأخير) وهو القول بأن لفظة الكبرى هى صفة للآيات، وأن المعنى هو : لنريك بعض آياتنا الكبرى[2]، ونعتقد ـ والله أعلم ـ أن هذا الرأى هو الأرجح، إذ هو لا يتضمن ما يتضمنه الرأى الأول من نسبة التفاوت كبراً وصغراً إلى آيات الله عز وجل. بل يدل على أن العصا واليد هما بعض آياته جل شأنه التى كل منها ـ فى ذاتها ـ كبرى[3].

وهو يستشهد بقوله سبحانه:

﴿ وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا ﴿١٣﴾ ﴾ [الإسراء:١٣] علي حكم تقديم الصفة الجملة على الصفة المفردة، وذلك بناء على إعراب (يلقاه ـ منشوراً) صفتين للكتاب، إذ على هذا الإعراب يتسنى القول بتأخر الوصف بالمفرد عن الوصف بالجملة (خلافًا للأصل) مراعاة لنسق الفواصل ـ أما الإعراب الآخر الذى لا يتأتى معه الاستشهاد بالآية وهو القول بأن جملة «يلقاه»

= وكلاهما معمول للفعل «نريك»، غير أن الأصل فى المعمول أن يقدم والتقدير: لنريك الكبرى من آياتنا، وجدير بالذكر أن بعض المفسرين قد اختلفوا بناء على هذا الرأى فى تحديد المراد بالآية الكبرى ، فقيل فى رأى: العصا، وقيل فى رأى آخر: هى اليد والعصا معًا. انظر التفسير الكبير (ج٦/ ٢٠).

(١) انظر: الكشاف: (ج٢/ ٤٣١) ، وتفسير البيضاوى: (ج٤/ ٣٠) ، وتفسير أبى السعود: (ج٦/ ١١).

(٢) والمراد ببعض الآيات معجزتا العصا واليد اللتان أيد الله بهما نبيه موسى عليه السلام وأوضحتهما الآيات السابقة على تلك الآية مباشرة (طه:١٧ـ٢٢).

(٣) قد يقال: إذا كان المراد بالآية الكريمة ـ على هذا الرأى ـ هو وصف كل من معجزة العصا ومعجزة اليد بكونهما آية كبرى ، فلماذا استقلت إحداهما فقط بهذا الوصف فى قوله عز وجل فى سياق آخر لذات القصة: ﴿ فَأَرَاهُ الْآيَةَ الْكُبْرَىٰ ﴿٢٠﴾ ﴾ [النازعات/ ٢٠]، والواقع أن ثمة فارقًا ينبغى أن نلاحظه بين الآيتين: ففاعل الإرادة فى آية طه هو الخالق الذى لا تتفاوت آياته، أما فى آية النازعات ففاعلها هو موسى عليه السلام الذى كان يحس بأن لإحدى هاتين الآيتين (العصا) فاعليتها القصوى فى دعم موقفه، ودحض مفتريات أعدائه.

وصف للكتاب، ومنشوراً حال من الضمير العائد على الكتاب فى تلك الجملة[1] فلم يشر إليه ابن الصائغ رغم أن سياق الآية الكريمة يرجحه؛ إذ لا انفصال فى هذا السياق بين اللقاء والنشر حتى يسوغ القول بأن كلا منهما هو وصف مستقل بذاته للكتاب؛ فقوله عز وجل: «ونخرج له» هو إعلام بمدى المفاجأة التى سوف يحس بها كل إنسان عندما يجابه بكتابه فيجده ـ آنئذ ـ علي تلك الهيئة المجسدة لكل صغيرة وكبيرة من عمله.

وهو يمثل لحكم بقاء حرف المد مع الجازم بقوله تبارك وتعالى: ﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴿٧٧﴾﴾ [طه/ ٧٧] ، وقوله سبحانه: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰ ﴿٦﴾﴾ [الأعلى :٦] مستنداً فى تمثيله بهما على رأى ضعيف لا يشير إلى سواه، وهو القول بأن «لا» فى الفاصلتين للنهى لا للنفى.

لقد أبان مكى بن أبى طالب صاحب «مشكل إعراب القرآن» عن وجه ضعف هذا الرأى، فهو يشير إلي إجماع القراء فى آية طه على رفع «تخشى» عطفًا على «تخاف» ثم يضيف : ولا يجوز أن تكون «ولا تخشى» فى موضع جزم، وأن يكون ثبوت الألف فيها قياسًا على ثبوت الياء والواو على تقدير حذف الحركة منهما؛ لأن الألف لا تتحرك أبدًا إلا بتغييرها إلي غيرها، والواو والياء يتحركان ولا يتغيران،[2] وعند تناوله لآية الأعلى بقوله: « لا بمعنى ليس وهو خبر وليس بنهى؛ إذ لا يجوز أن ينهى الإنسان عند النسيان لأنه ليس باختياره »[3].

---

(١) انظر: الكشاف: (ج٢/٣٥٤)، والبحر المحيط (ج٦/ ١٥) ، وتفسير البيضاوى (ج٣/ ١٩٨) ، وروح المعانى (ج١٥/ ٣٢) ، وجدير بالذكر أن بعض هؤلاء المفسرين قد ذكر أن الضمير العائد على الكتاب فى جملة يلقاه (صاحب الحال) هو ضمير المفعول، والواقع أن سياق الآية الكريمة ونظمها لا ينفيان أن يكون ذلك الضمير هو ضمير الفاعل فى تلك الجملة وأن يكون المعنى المراد هو أن الكتاب الذى يخرجه عز وجل يوم القيامة لكل إنسان هو الذي يبادر إلى لقاء ذلك الإنسان ويسعى إليه منشوراً.

(٢) انظر: مشكل إعراب القرآن (ج٢/ ٤٧٠ ، ٤٧١).

(٣) السابق: (٨١٣).

ومن هنا رجح غير واحد من المفسرين القول بأن الغرض فى هذه الآية الأخيرة هو نفى النسيان عن الرسول ﷺ ، أما الرأى الذى استند إليه ابن الصائغ فقد أورده كثير منهم بصيغة «وقيل..» الدالة على مرجوحيته، ولقد أشار بعض هؤلاء المفسرين إلي أن النهى فى تلك الآية على فرض الأخذ بهذا الرأى ليس نهيًا عن نسيان القرآن، بل هو عن إغفال تعهده بالدراسة وتكرار القراءة غير أنهم أضافوا أنه «النهى» حتى بهذا المفهوم لا يوائم الغرض الذى سيقت من أجله الآية الكريمة؛ إذ هى مسوقة لوعده ﷺ بإقرائه القرآن وتبشيره (كيلا يتعجل بقراءته مخافة أن يتفلت منه) بعدم نسيانه، ولا شك أن هذه البشرى لا تلائمها صيغة النهى التى هى فى أى معنى تتعلق به ضرب من التكليف، بل تلائمها صيغة النفى أو الإخبار المؤذنة بأن الخالق جل شأنه هو المتكفل بحفظ القرآن فى صدره ﷺ[1].

وهو يورد قوله عز وجل ﴿ فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَىٰ ۝٥ ﴾ [الأعلى: ٥] شاهدًا على الفصل بين الصفة والموصوف، وذلك بناء على القول بأن «أحوى» هى حال من المرعى التى ورد ذكرها فى الآية السابقة على تلك الآية ﴿ وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ ۝٤ ﴾ والتقدير أخرج المرعى أحوى، أى أسود من شدة الخضرة فجعله غثاء، وهذا القول هو أحد رأيين ذكرهما غير واحد من النحاة[2]، والمفسرين فى إعراب لفظة «أحوى»، أما الرأى الآخر فهو القول بأنها وصف لكلمة غثاء، ولعل فى تصدير الآية الكريمة بفعل الجعل المفيد لمعنى التحول أو التصيير، ثم فى عطفه على فعل إخراج المرعى بالخاء الدالة على أن ما بعدها تال لما قبلها فى الوجود ـ لعل فى هذا وذاك ما يرجح ذلك الرأى الأخير، هذا فضلاً عن سلامة الآيتين بهذا الرأى من ارتكاب الضرورة أو مخالفة الأصل.

---

(١) انظر: التفسير الكبير (ج٨/ ٣٨١) ، والبحر المحيط (ج٨/ ٤٥٨) ، والكشاف (ج٤/ ٢٠٤)، وتفسير البيضاوى (ج٥/ ١٨٢).

(٢) انظر : تفسير غريب القرآن (٥٢٤) ، ومشكل إعراب القرآن (ج٢ / ٨١٣) ، والكشاف (ج٤ / ٢٠٤) ،وتفسير البيضاوى (ج٥ / ١٨٢)،والبرهان فى علوم القرآن (ج١ / ٣٠٣).

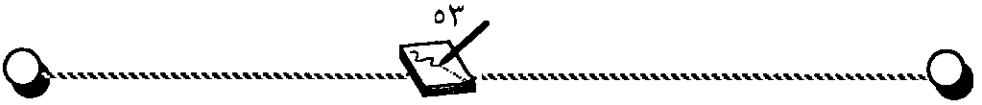

ثالثًا:

إذا كانت الأحكام التى ذكرها ابن الصائغ قد وقعت فى أواخر الآيات التى استشهد بها فإنها قد وقعت ـ فى كثير من المواضع ـ فى درج الآيات أو فى أوائلها، وبحسبنا من ذلك أن نشير ـ على سبيل المثال ـ إلي حذف المفعول بعد ذكره فى قوله تبارك وتعالى: ﴿قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾ [الأعراف: ٤٤] أو فى قوله سبحانه: ﴿وَأَبْصِرْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ ﴿١٧٩﴾﴾ بعد ذكره فى قوله عز وجل فى السياق ذاته: ﴿وَأَبْصِرْهُمْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ ﴿١٧٥﴾﴾ [الصافات: ١٧٥ـ١٧٩] ، وإلى حذف ياء الإضافة فى قوله سبحانه: ﴿قُلْ يَا عِبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا رَبَّكُمْ﴾ [الزمر: ١٠] مع ذكرها فى قوله: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٣] وإلي حذف ياء الفعل غير المجزوم فى قوله جل شأنه: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلاَّ بِإِذْنِهِ﴾ [هود: ١٠٥] مع ذكره فى قوله: ﴿يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٣] وإلى تذكير الأنعام (اسم الجنس) فى قوله سبحانه: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ [النحل: ٦٦] ثم تأنيثه فى قوله: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا﴾ [المؤمنون: ٢١] وإلى تقديم ما حقه التأخير فى قوله عز وجل: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ﴾ [يس: ٢٠] مقارنًا بقوله فى موضع آخر: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ﴾ [القصص: ٢٠] أو فى قوله: ﴿فَلِلَّهِ الْحَمْدُ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَرَبِّ الأَرْضِ﴾ [الجاثية: ٣٦] مقيسًا إليه فى قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾﴾ [الفاتحة: ٢] وإلى تغيير بنية اللفظ فى قوله تبارك وتعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ [طه: ١٣٢] عن بنيته فى مثل قوله: ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم﴾ [الكهف: ٢٨] ثم إلى الاستغناء بالجمع عن التثنية فى قوله سبحانه: ﴿إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤] ، والاستغناء بالتثنية عن الجمع فى قوله: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَىٰ دَاوُودَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [ص: ٢٢] والاستغناء بالإفراد عن التثنية فى قوله: ﴿فَقُولا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦﴾﴾ [الشعراء: ١٦].

وإذا كان من المعلوم أنَّ مثل هذه الظواهر أو الأحكام لم تقع فى ثنايا الآيات لملحظ يتعلق بالشكل أو بالإيقاع ، بل لمرامى وأسرار بيانية تبرر خروج كل منها ـ في موضعه ـ عن نمطية العرف اللغوى أو الأصل ـ إذا كان الأمر كذلك فمن التعسف أن نردها إلى هذا الملحظ فقط ـ عن تحققه بها ـ فى أواخر الآيات؛ فإذا كنا نقول ـ على سبيل المثال ـ : إن تقديم المفعول به على الفعل فى قوله عز وجل: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥ ﴾ [الفاتحة:٥] يفيد في صدر الآية تخصيص الحق تبارك وتعالى بالعبادة والإقرار بأنه وحده المعبود، فإن مثل هذه الفائدة ماثلة ضرورة [1] فى تقديمه على تقديمه على فعل الاستعانة، هذا فضلاً عما يحققه هذا التقديم الأخير من مراعاة نسق الفواصل.

رابعًا:

لقد أشرنا فيما سبق إلى أن الفواصل القرآنية تتنوع إلى: متماثلة ومتقاربة ومتفردة، وهنا نود أن نشير من هذه الزاوية إلي ظاهرتين تدلان دلالة قاطعة على أن القيمة التعبيرية هى بالدرجة الأولى مرد وقوع الأحكام التى ذكرها ابن الصائغ ـ أو عدم وقوعها ـ فى فواصل الذكر الحكيم:

الأولى : ورود بعض هذه الأحكام لا للمحافظة على تناسب الفواصل، بل بالأحرى لقطع هذا التناسب والخروج بالفاصلة عن النسق الإيقاعى السائد قبلها فى السياق:

لنتأمل ـ على سبيل المثال ـ قوله عز وجل: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ فَإِنِ انتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ۝٣٩﴾ [الأنفال:٣٩]، فلقد ترتب على تقديم الجار والمجرور «بما يعملون» على متعلقه ««بصير» خروج روى الفاصلة عن حرف النون الذى وردت عليه فواصل الآيات الست السابقة عليها فى السياق

---

(١) فمنطق الإعجاز ـ كما تقول الدكتور عائشة عبدالرحمن ـ أنه «ما من فاصلة قرآنية لا يقتضى لفظها فى سياقه دلالة معنوية لا يؤديها لفظ سواه، قد نتدبره فنهتدى إلى سره البيانى، وقد تغيب عنا فنقر بالقصور عن إدراكه، الإعجاز البيانى للقرآن (٢٥٨).

(يستغفرون ـ لا يعلمون ـ تكفرون ـ يحشرون ـ الخاسرون ـ الأولين) وجلى أنه لو كان التناسب الشكلى بين الفواصل مما يحرص عليه البيان القرآنى لذاته لخلت فاصلة هذه الآية من التقديم والتأخير[1]، ولقيل: والله بصير بما يعملون.

الثانية: ورود بعض الفواصل القرآنية متفردة بالرغم من إمكان إيرادها عن طريق أحد أحكام ابن الصائغ ـ متماثلة مع الفواصل السابقة عليها واللاحقة لها يتجلى ذلك بوضوح فى قوله عز وجل: ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَقُولُ أَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِي هَؤُلَاءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ ﴿١٧﴾ ﴾ [الفرقان :١٧] وقوله سبحانه: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمُ اللَّائِي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَٰلِكُمْ قَوْلُكُم بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ﴿٤﴾ ﴾ [الأحزاب: ٤].

حيث وردت لفظة الفاصلة (السبيل) مجردة من حرف المد فى آخرها، مع أن هذا الحرف لو زيد فيها ـ وزيادته أحد الأحكام التى ذكرها ابن الصائغ ـ لتناسب كل منهما ـ شكليًّا أو إيقاعيًّا ـ مع بقية الفواصل فى السورة التى وردت فيها والتى بلغت فى الأولى ستًّا وسبعين ، وفى الثانية اثنين وسبعين ، وختمت[1] كلها فى السورتين ـ إما بألف مد أو ألف إطلاق!!

وبعد...

فلعل من المناسب ـ دعما لما سبق من ملاحظات ـ أن نتوقف إزاء بعض الشواهد[2] التى استخرج منها ابن الصائغ أحكامه، كى نستبين عن طريق تأمل كل منها فى سياقه ما يقطع بأن هذه الأحكام لم تتمثل فيها فى سياقة ما يقطع بأن هذه

---

(١) هذا على قراءة جمهور القراء بإثبات الألف في فواصل الآيات ١٠ ، ٦٦ ، ٦٧ من سورة الأحزاب، ولنا عودة إلى هذه النقطة وإلى بيان القيمة المعنوية لاقتران الفاصلة بحرف المد أو تجردها منه بعد قليل.

(٢) لا يتسع مقام هذا البحث لتتبع كل الشواهد التى ساقها ابن الصائغ على أحكامه، وسوف نحرص بمشيئة الله أن تشمل الشواهد التى تتناولها معظم الظواهر التى ترتد إليها تلك الأحكام.

الأحكام لم تتمثل فيها أو فى نظائرها من ذلك البيان المعجز لرعاية الفواصل[1] فحسب.

أ. ﴿ولم يكن له كفوًا أحد﴾ [الإخلاص / ٤]

لقد استشهد ابن الصائغ بالآية الكريمة على أحد أحكام المناسبة وهو «تقديم خبر كان على اسمها، والحق أن تقديم خبر يكن «كفوًا» على اسمها «أحد» . . إذ يحقق المناسبة بين فاصلة الآية والفواصل السابقة عليها يحقق فى الوقت ذاته غرضًا معنويًا يقتضيه سياقها، يؤازره فى تحقيق هذا الغرض ـ كما لحظ غير واحد من المفسرين ـ تقديم الجار والمجرور (له) على متعلقه وهو الخبر المقدم «كفوًا»[2].

يقول الزمخشرى فى ذلك:

«هذا الكلام إنما سيق لنفى المكافأة عن ذات البارئ سبحانه وهذا المعنى مصبّه، ومركزه هو هذا الظرف «له» فكان لذلك أهم شىء وأعناه بالتقدم»[3].

ويضيف ابن المنير:

«نقل سيبيويه أنه سمع بعض الجفاة من العرب يقرأ ولم يكن أحد كفوًا له، وجرى هذا الجلف على عادته فجفا طبعه عن لطف المعنى الذى لأجله اقتضى تقديم الظرف مع الخبر (له كفوًا) على الاسم؛ وذلك أن الغرض الذى سيقت له

---

(١) إلى ذلك يشير الزمخشرى فى كشافه القديم حيث يقول: «لا تحسن المحافظة على الفواصل إلا مع بقاء المعانى على سدادها على النهج الذى يقتضيه حسن النظم والتئامه، كما لا يحسن تخير الألفاظ المونقة فى السمع، السلسة على اللسان إلا مع مجيئها منقادة إلي المعانى الصحيحة المنتظمة، فأما أن تهمل المعانى ويهتم بتحسين اللفظ وحده غير منظور فيه إلى مؤداه على بال فليس من البلاغة فى فتيل أو نقير ٣٠٠ ، انظر: البرهان فى علوم القرآن (ج١/ ٧٢).

(٢) أشار مكى إلى رأى آخر فى إعراب الآية مؤداه أن «له» خبر يكن ، وأن «كفوًا» حال من أحد، وهو رأى ضعيف أشار إلى وجه ضعفه أبو حيان. انظر: مشكل إعراب القرآن (ج٢/ ٨٥٤) ، والبحر المحيط (ج٨ / ٥٢٩).

(٣) الكشاف (ج٤/ ٢٤٢) ، وانظر تفسير البيضاوى (ج٥/ ٢٠٠).

الآية نفى المكافأة والمساواة عن ذات الله تعالى فكان تقديم المكافأة المقصود بأن يسلب عنه أولى، ثم لما قدمت لتسلب ذكر معها الظرف ليبين الذات المقدسة بسلب المكافأة[1]..».

ب ـ ﴿فألقى السحرة سجداً قالوا آمنا برب هارون وموسى﴾ [طه/ ٧٠].

هذه الآية هى الشاهد الوحيد الذي ساقه ابن الصائغ لحكم تقديم الفاضل على الأفضل (وهو فيها تقديم هارون على موسى) للمحافظة على نسق الفواصل، وجدير بالذكر أن هذا الرأى ذاته قد اقتصر عليه غير واحد من المفسرين[2] فى بيان سر المغايرة بين تقديم هارون على موسى فى تلك الآية وتأخيره عنه فى آيتى الأعراف (١٢٢) والشعراء (٨٨) حيث كان روى الفاصلة فى السورتين بحرف النون «رب موسي وهارون».

غير أن هناك من المفسرين من حاول البحث عن النكتة المعنوية الموجبة ـ مع رعاية الفواصل ـ لتلك المخالفة ، ومن أبرز ما قيل فى ذلك:

١ ـ يجوز أن يكون الترتيب فى سورة طه هو ما نطق به السحرة؛ لأن هارون أكبر من موسى ـ عليهما السلام[3].

٢ ـ يحتمل أن يكون القولان من قائلين نطقت طائفة بقولهم: رب موسى وهارون، وطائفة أخرى بقولهم : رب هارون وموسى[4].

---

(١) هامش الكشاف: (ج٤/ ٢٤٢) ، وانظر : المحتسب (ج١ / ٦٥).

(٢) انظر: تفسير البيضاوى (ج٤ / ٢٦) ، وتفسير أبى مسعود (ج٦ / ٢٨) ،وفتح الرحمن (٣٦٤) ، وكشف المعانى (١٨٧) ، وملاك التأويل (ج١ / ٤٤٣) وأسرار التكرار فى القرآن (٩٠) والبحر المحيط (ج٦ / ٣٦١).

(٣) تفسير أبي السعود (ج٦ / ٢٨).

(٤) البحر المحيط (ج٦ / ٢٦١) ، وانظر : إعجاز القرآن لعبد الكريم الخطيب (ج٢ / ٢١٩ ، ٢٢٠).

٣ ـ فى تقديم هارون على موسى تصوير للحال النفسية التى كان عليها السحرة [لما ظهرت معجزة موسى فألقوا سجدًا يتلعثمون بالشهادة كحال العبد الذى فرح بلقاء راحلته بعد ضياعها فقال ـ كما في الحديث: «اللهم أنت عبدى وأنا ربك» أخطأ من شدة الفرح [1]].

والحق أن هذه الآراء لا تفسر الظاهرة بقدر ما تثير التساؤل حولها من جديد؛ وذلك لأننا لو سلمنا مثلاً بأن سبب تقديم هارون على موسى فى آية طه هو أنه أكبر منه سنًّا فسيبقى التساؤل واردًا عن سر اختصاص آية طه بهذا التقديم دون آيتى الأعراف والشعراء؟!

والذى يبدو لى ـ والله أعلم بمراده ـ أن هذه المخالفة ترتد ـ فضلاً عن رعاية نسق الفواصل بها فى المواطن الثلاثة ـ إلى أن التركيز على هارون عليه السلام فى مساق القصة في سورة طه كان أكثر منه في مساقها فى سورة الأعراف وسورة الشعراء فنحن نلاحظ:

أن لفظة رسول فى تلك القصة لم ترد مثناة إلا فى سورة طه : ﴿فَأْتِيَاهُ فَقُولا إِنَّا رَسُولا رَبِّكَ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [طه/ ٤٧] أما فى السورتين الأخريين، فقد جاءت هذه اللفظة موحدة إخبارًا عن موسى عليه السلام وحده فى الأولى : ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَا فِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٠٤﴾﴾ [الأعراف / ١٠٤] وعنهما معًا ـ عليهما السلام ـ في الثانية : ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦﴾﴾ [الشعراء / ١٦].

أن إعلان الخوف من بطش فرعون وطغيانه قد ورد فى سورة طه على لسان موسى وهارون : ﴿قَالا رَبَّنَا إِنَّنَا نَخَافُ أَن يَفْرُطَ عَلَيْنَا أَوْ أَن يَطْغَىٰ ﴿٤٥﴾ قَالَ لا تَخَافَا إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴿٤٦﴾﴾ [طه/ ٤٥ـ٤٦]، أما في سورة الشعراء ـ ولعلها تحكى

---

(١) انظر : الفاصلة فى القرآن : (١٢٠ ، ١٢١).

موقفًا غير الموقف السابق [1] ـ فقد ورد الإعلان عن هذا الخوف على لسان موسى وحده: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ﴿١٢﴾ وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنطَلِقُ لِسَانِي فَأَرْسِلْ إِلَىٰ هَارُونَ ﴿١٣﴾﴾ [الشعراء: ١٢، ١٣].

بينما توجه الوصف بالسحر ـ على لسان فرعون أو ملئه ـ إلى موسى وحده في الأعراف والشعراء ﴿قَالَ الْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٩﴾﴾ [الأعراف: ١٠٩] ﴿قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُ إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ ﴿٣٤﴾﴾ [الشعراء: ٣٤] توجه في طه إلي موسى وهارون معًا: ﴿قَالُوا إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَىٰ ﴿٦٣﴾﴾ [طه: ٦٣].

في ظل هذا التركيز ـ الذى تفردت به سورة طه ـ على هارون عليه السلام ـ لم يرد سؤال فرعون عن حقيقة الإله الذى يُدعى إليه موجهًا إلى موسى وحده في تلك السورة كما هو في سورة الشعراء: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [الشعراء: ٢٣، ٢٤]، بل جاء موجهًا إلي موسى وهارون معًا: ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَا مُوسَىٰ ﴿٤٩﴾﴾ [طه: ٤٩] وذلك ـ والله أعلم ـ كى يفضح في هذه السورة مدى مخاتلة فرعون وخبثه وروغانه من الإقرار بحقيقة الألوهية، ولعلنا نلاحظ أنه بعد أن وجه السؤال على لسانه في تلك السورة إلي الرسولين (فمن ربكما) وجه النداء إلي موسى عليه السلام وحده «يا موسى»، فكأنه كان يحس عند توجيه السؤال إليهما أنه أعجز من أن ينكر حقيقة الرب الذى أرسلهما كى يدعواه معًا إلي عبادته «إنا رسولا ربك»، ومن ثم بادر عن طريق إفراد النداء إلي محاولة ليّ حقيقة الربوبية بحيث تقتصر فحسب على معنى التربية التى نالها موسى عليه السلام في كنفه وليدًا!!

لعلنا ـ في ضوء ذلك ـ والله أعلم بمراده ـ ندرك مغزى [2] إفراد آية طه ـ بتقديم هارون على موسى في مقولة السحرة؛ فحينما كان السؤال: ﴿وَمَا رَبُّ

---

(١) انظر: أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية (١٢١).

(٢) من الجدير بالإشارة إليه أن بعض المفسرين قد لحظ هذا المغزى حين قالوا: «إن =

الْعَالَمِينَ﴾ جاءت تلك المقولة بتقديم موسي حيث لا شبهه فى تقديمه[1] ﴿قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ (٤٧) رَبِّ مُوسَىٰ وَهَارُونَ (٤٨)﴾ [الشعراء: ٤٧، ٤٨]، أما حينما كان السؤال ﴿فمن ربكما يا موسى﴾ فلا مناص من تقديم هارون على ألسنتهم دفعًا لأى توهم وإعلامًا بأنهم إنما سجدوا خاشعين للربوبية الحقة لا للربوبية المدعاة.

ج. ﴿فلله الآخرة والأولى﴾ [النجم: ٢٥]

وقد أورد ابن الصائغ هذه الآية الكريمة شاهدًا على تقديم ما هو متأخر فى الزمان للمناسبة معلقًا على ذلك بقوله: «**ولولا مراعاة الفواصل لقدمت الأولى**».

وبداية نود أن نشير إلى أن مراعاة نسق الفواصل بتقديم الآخرة على الأولى تتمثل كذلك فى قوله عز وجل فى آية أخرى ﴿وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَىٰ (١٣)﴾ [الليل: ١٣]، غير أننا بتأمل السياق الذى وردت فيه كل من هاتين الآيتين يتبين لنا أن ذلك التقديم وإن تحققت به رعاية الفواصل، فإن هذه الرعاية لم تكن هى سببه الوحيد بحيث يسوغ القول بأنه لولاها لما كان!!

لقد وردت آية النجم فى سياق الإخبار عن هؤلاء الذين تسول لهم أوهامهم المريضة وظنونهم الضالة أن الآلهة التى أشركوا بعبادتها سوف تشفع لهم فى الآخرة: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَىٰ (٢٣) أَمْ لِلْإِنسَانِ مَا تَمَنَّىٰ (٢٤) فَلِلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَىٰ (٢٥) وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِن بَعْدِ أَن يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَن يَشَاءُ وَيَرْضَىٰ (٢٦)﴾ [النجم: ٢٣-٢٦].

= فرعون ربي موسى فى صغره، فلو اقتصر علي موسى أو قدم عليه لربما توهم أن المراد برب موسى هو فرعون وذكر هارون على الاستتباع» انظر: تفسير البيضاوى (ج٤ / ٢٦) تفسير أبى السعود (ج٦ / ٢٨) ، وتفسير المراغى (ج١٦ / ١٣٠) ، غير أن أحدًا من هؤلاء المفسرين لم يبين وجه اختصاص هذا الملحظ بآية طه دون آيتى الأعراف والشعراء.

(١) إذ إن فرعون لم يدع ربوبيته للعالمين، بل ادعى ربوبيته لقومه ﴿فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَىٰ (٢٤)﴾ [النازعات: ٢٤] وتعلق بتربيته لموسى عليه السلام ﴿قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا ..﴾ [الشعراء: ١٨].

أما آية الليل فقد وردت فى سياق الإخبار عمن يبطره غناه، ويفتنه ماله فيضل عن جادة الإيمان غافلاً عن مصيره الأخروى المحتوم الذى لا يجدى عنه فيه ذلك المال فتيلا: ﴿وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ ﴿١٠﴾ وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّىٰ ﴿١١﴾ إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ ﴿١٢﴾ وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَىٰ ﴿١٣﴾﴾ [الليل: ٨ـ١٣].

ففى كلا السياقين ـ إذن ـ مواجهة لصورة من صور الغفلة عن الآخرة، والضلال عن طريق التزود لها افتتانًا بالأولى وتعلقًا بآنياتها الزائلة، ومن ثم كان فى تقديم الآخرة على الأولى فى كلتا الآيتين ـ فضلا عن مراعاة نسق الفواصل به ـ تعرية لجذور تلك الغفلة، وإعلام لهؤلاء المفتونين الواهمين أن مآلهم الأخروى ـ لو عقلوا ـ هو الأحرى بالتوجه ، والأجدر بالاحتشاد!!

د. ﴿ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين﴾ [البقرة: ٨]

استشهد ابن الصائغ بتلك الآية الكريمة على حكم «إيراد الجملة التى رد بها ما قبلها على غير وجه المطابقة فى الاسمية والفعلية»، حيث جاءت دعوى الإيمان على ألسنة المنافقين بالجملة الفعلية «آمنا»، ثم جاء الرد على هذه الدعوى لا بالجملة الفعلية بل الجملة الاسمية «وما هم بمؤمنين»، إذ إن الجملة الأولى «ولم يؤمنوا أو وما آمنوا» لا تتحقق بها المناسبة بين الفواصل.

ولم يلتفت ابن الصائغ بعد ذلك إلي المغزى الدلالى لهذا التحول في نسق البناء النحوى للآية الكريمة، ومدى مؤازرته للسياق الذى وردت فيه، ولعل هذا المغزى ـ والله أعلم ـ هو ما أشار إليه غير واحد من المفسرين حين قالوا: إن فى إيثار الرد على دعوى المنافقين الإيمان بالجملة الاسمية تأكيدًا ومبالغة في تكذيبهم؛ إذ فى تسليط النفى على هذه الجملة، وما هم «ما تفيد إخراج ذواتهم من عداد المؤمنين، وهذا أبلغ من نفى الإيمان عنهم فى ماضى الزمان «وما آمنوا» ويتآزر مع ذلك إيراد هذا النفى مؤكدًا بالباء، كما يتآزر معه أيضًا أن الإيمان المثبت فى جملة الدعوى قد جاء مقيدًا بالله واليوم الآخر، أما الإيمان المنفى فى جملة الرد فقد جاء مطلقًا من هذا القيد؛ إذ فى ذلك ما يفيد أن هؤلاء المنافقين ليسو من جنس الإيمان في شيء أصلاً، فضلاً عن الإيمان بالله واليوم الآخر[1].

---

(١) انظر: تفسير البيضاوى (ج١/ ٧٩) ، والكشاف (ج١/ ٣٠) ، وتفسير أبى السعود (ج١/ ٤٠) ، والبرهان فى علوم القرآن (ج٤/ ٧٠).

هـ. ﴿تلك إذا قسمة ضيزى﴾ [النجم: ٢٢].

أورد ابن الصائغ هذه الآية الكريمة فى استشهاده لحكم «**إيثار أغرب اللفظين**» حيث أوثرت فى فاصلتها ـ محافظة على الفواصل ـ لفظة ضيزى رغم غرابتها عن مألوف الاستعمال بالقياس إلى ما يؤدى معناها فى وصف القسمة كجائرة أو ظالمة.

وجدير بالذكر أن ضياء الدين ابن الأثير قد توقف عند هذا الحد الذي توقف عنده ابن الصائغ فى توجيه إيثار تلك اللفظة فى فاصلة الآية ، فهو يقول ردًّا على من طعن في فصاحتها:

«اعلم أن لاستعمال الألفاظ أسرارًا لم تقف عليها.. وهذه اللفظة التى أنكرتها وهى لفظة «ضيزى» فإنها فى موضعها لا يسد غيرها مسدها، ألا ترى أن السورة كلها التى هى سورة النجم مسجوعة على حرف الياء.. فجاءت اللفظة على الحرف المسجوع الذي جاءت السورة جميعها عليه، وغيرها لا يسد مسدها فى مكانها[1].

فابن الأثير إذ ينعى على صاحبه غفلته عن أسرار استخدام الألفاظ لا يلفته من أسرار لفظة «ضيزى» إلا أثرها بتشكيلها الصوتى الخاص فى اطراد نسق الإيقاع على الحرف المسجوع الذى وردت عليه فواصل السورة !! وهو ما يدعو إلي التساؤل: ألا يرتد إيثار تلك اللفظة إلى غير هذا الأثر؟ أليس من أسرار هذا الإيثار مناسبتها بغرابتها الدلالية أو بظلالها الدلالية الخاصة (دون ظالمة أو جائرة) لخصوصية السياق الذى وردت فيه؟ لنتأمل:

إن الجو الذي وردت الآية الكريمة فى سياق تصويره هو جو الوثنية المفعم بتصوراته الفاسدة وطقوسه الباطلة الجوفاء ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ ﴿٢٠﴾ أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَىٰ ﴿٢١﴾ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ ﴿٢٢﴾ إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا

---

(١) المثل السائر : (٦٢).

أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَىٰ ﴿٢٣﴾ ﴾ [النجم: ١٩-٢٣].

لقد أشارت الدكتورة عائشة عبد الرحمن إلى ملاءمة لفظة «ضيزى» بمادتها المعجمية لطقوسَ هذا الجو الوثنى، فهى تقول: «وكل ما ألمحه فيها - على بعد - أن يكون فيها مع الجور حس مادتها فيما يلوك عبدة الأوثان - منقولة من ضاز التمرة لاكها فى فمه»[1].

والواقع أنا نحس - كما أحست الباحثة - ببعد هذه الوجه عن تفسير إيثار لفظة «ضيزى» - دون ظالمة أو جائرة - فى فاصلة الآية، ويدعم هذا الإحساس لدينا وقوعها فى تلك الآية وصفًا للقسمة التى وُبخ الكفار على التورط فيها في الآية السابقة عليها ﴿ألكم الذكر وله الأنثى﴾، وعندى - والله أعلم - أن هذه اللفظة إنما أوثرت كى تناسب بغرابتها عن مألوف الاستعمال غرابة تلك القسمة التى تصفها فمعلوم أن هؤلاء الذين ضلوا طريق التوحيد واتخذوا من اللات والعزى ومناة آلهة كانوا يؤثرون الذكور ويحقرون الإناث، ومن ثم كان من الغريب حقا أنهم وقد ميزوا بين الجنسين على هذا النحو ألاّ يتصوروا تلك الآلهة المزعومة - التى أشركوها مع الله فى العبادة - إلاّ إناثًا ، وألاّ يسموها إلا تسمية الإناث!!

و.﴿وقالوا ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا﴾ [الأحزاب: ٦٧]

لقد استشهد ابن الصائغ بفاصلة هذه الآية الكريمة «السبيلا» على زيادة حرف المد للمناسبة بين الفواصل.

ونود فى البداية أن نلاحظ أمرين:

١ - أن القراء قد اختلفوا فى هذه الفاصلة، فقرأها حمزة وأبو عمرو بحذف الألف فى حالى الوصل والوقف ،وقرأها ابن كثير وحفص والكسائى بزيادتها فى حال الوقف فقط، وقرأها الباقون بزيادتها فى الحالين[2].

---

(١) الإعجاز البيانى للقرآن (٤٦١).

(٢) انظر: التيسير فى القراءات السبع (١٧٨) ، وجدير بالذكر أن القراء قد اختلفوا =

٢ ـ أن هؤلاء القراء لم يختلفوا على هذا النحو فى قراءة لفظة «السبيل» في فاصلة آية أخرى من السورة ذاتها ، بل لقد اتفقوا على حذف ألف المد منها في تلك الآية، وهى قوله عز وجل: ﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكُمْ قَوْلُكُم بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ﴿٤﴾﴾ [الأحزاب: ٤].

لقد أشرنا منذ قليل إلى أن فى تفرد هذه الفاصلة الأخيرة دون غيرها من فواصل السورة بتجردها من الألف ـ مع إمكان اقترانها بها ـ ما يدل دلالة قاطعة على أن التناسب الشكلى بين الفواصل ليس إحدى الغايات التى تقصد لذاتها فى البيان القرآنى، وهنا نود أن نسأل: ما القيمة المعنوية ـ إذن ـ لزيادة حرف المد على لفظة السبيل فى الآية السابعة والستين من سورة الأحزاب ـ على قراءتها كذلك ـ دون الآية الرابعة؟

لعل الفارق الدلالى بين اقتران لفظة ما بحرف المد حينا وتجردها منه حينًا آخر يكمن فيما ألمح إليه أبو الفتح ابن جنى فى كتابه «المحتسب» عند توجيه قراءة ﴿يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ﴾[1] [يس: ٣٠] فهو يقول فى ثنايا هذا التوجيه:

«إن الأصوات تابعة للمعانى، فمتى قويت قويت، ومتى ضعفت ضعفت ويكفيك من ذلك قولهم قطع وقطَّع (بتشديد عين الفعل فى الثانية) وكسر وكسرَّ زادوا فى الصوت لزيادة المعنى واقتصدوا فيه لاقتصارهم فيه»[2].

وقد استدل ابن جنى لذلك بتفسير بعض المفسرين لقوله سبحانه: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥] [المائدة: ٨٩] ـ حيث قالوا: هو كقولك ولا والله وبلى والله[3] ـ ثم يعلق على ذلك قائلاً:

= على هذا النحو كذلك فى قراءة فاصلتى الآيتين العاشرة والسادسة والستين من السورة ذاتها (الظنونا ـ الرسولا) ، وقد استشهد ابن الصائغ بهما كذلك على حكم زيادة حرف المد للمناسبة.

(١) بسكون الهاء فى لفظة «حسرة».

(٢) المحتسب (ج٢ / ١٢٠).

(٣) فسر الشافعى ـ رحمه الله ـ اللغو بأنه قول العرب لا والله وبلى والله (أى بتقصير فتحة =

فأين سرعة اللفظ بذكر اسم الله هنا من التثبت فيه والإشباع له والمماطلة عليه من قول الهذلي:

فوالله لا أنسى قتيلاً رزئته ∴ بجانب قوسي ما مشيت على الأرض

أفلا ترى إلي تطعمك هذه اللفظة في النطق بها هنا، وتمطيك لإشباع معنى القسم عليها؟ وكذلك أيضًا قد ترى إلى إطالة الصوت بقوله من بعده:

بلى إنها تعفو الكلوم وإنما ∴ نوكل بالأدنى وإن جل ما يمضى

أفلا تراه لما أكذب نفسه وتدارك ما كان أفرط فيه لفظه أطال الإقامة على قوله: «بلى» رجوعًا إلى الحق عنده، وانتكاسًا عما كان عقد عليه يمينه؟ فأين قوله هنا «فوالله» وقوله: «بلى» منهما فى قوله: لا والله وبلى والله؟![1]

لعل مرد زيادة حرف المد فى إحدى فاصلتى سورة الأحزاب دون الأخرى هو تلك العلاقة[2] التى فطن إليها ابن جنى طول الصوت أو قصره، والمعنى وهذا ما يتجلى بوضوح فى ضوء ملاحظة ما يلى:

= اللام في لفظة الجلالة مع تسكين الهاء) مما يؤكدون به كلامهم ولا يخطر ببالهم الحلف ولو قيل لواحد منهم سمعتك اليوم تحلف فى المسجد الحرام لأنكر ذلك ولعله قال: لا والله ألف مرة. انظر الكشاف (ج١ / ١٣٥).

(١) المحتسب (ج٢ / ٢٠٩).

(٢) تبدو هذه العلاقة واضحة كذلك فى زيادة حرف المد في لفظة الظنون فى فاصلة الآية العاشرة من السورة ذاتها ﴿**إذ جاؤكم من فوقكم ومن أسفل منكم وإذ زاغت الأبصار وبلغت القلوب الحناجر وتظنون بالله الظنونا**﴾ إذ في زيادة هذا الحرف ـ والله أعلم ـ فضلا مراعاة نسق الفواصل بزيادة إيحاء بأن هذه الظنون قد بلغت ـ من حيث كثرتها وقوة سيطرتها ـ فى نفوس المومنين آمادًا بعيدة. وبذلك تكون فاصلة الآية قد أدت دورها فى تجسيد هول هذا الموقف العصيب الذى زاغت فيه أبصار هؤلاء المؤمنين وبلغت قلوبهم الحناجر.

أن الفاصلة المجردة من حرف المد «السبيل» قد وردت فى سياق الحديث عن الظهار والتبنى وبيان وجه الحق فيهما، أما الفاصلة التى اقترنت بهذا الحرف «السبيلا» فقد وردت فى سياق الإخبار عن عذاب الكفار يوم القيامة ، وندمهم آنذاك ـ حيث لا يجدى الندم ـ على انسياقهم فى تيار الكفر والضلال.

بينما وقعت لفظة السبيل فى فاصلة الآية الأولى معمولا لفعل الهداية «وهو يهدى السبيل» وقعت فى فاصلة الثانية معمولاً لفعل الإضلال «فأضلونا السبيلا».

فاعل الهداية فى الآية الأولى هو الضمير العائد على الخالق سبحانه، وفاعل الإضلال فى الثانية هو الضمير العائد على السادة والكبراء الذين أوردوا أتباعهم موارد التهلكة.

ولعلنا فى ضوء هذه الملاحظات ـ وبناء على ما فطن إليه ابن جنى ـ نستطيع إدراك التناسب المعنوى بين كل من الفاصلتين والسياق الذى وردت فيه أعنى ـ والله أعلم ـ التناسب بين قصر الفاصلة الأولى وطريق الهداية القاصد، وبين طول الثانية وطريق الضلال الملتوى الذى ينحرف بسالكيه بعيدًا عن السبيل (طريق الحق) ويجرفهم إلى التخبط فى بيداء الكفر ومتاهات العماية، هذا فضلاً عن مناسبة هذه الفاصلة الأخيرة لموقف الندم الذى وردت فى سياق تصويره، حيث تجسد بامتداد بنيتها الصوتية بحرف المد «**الذى تواءمت به مع نسق الفواصل**» آهات الحسرة الوالهة التى تكتظ بها حناجر هؤلاء النادمين يوم القيامة.

نستطيع القول إذن ـ فى ضوء ما تقدم ـ إن من القصور أن نرد إلى ملحظ الإيقاع وحده خروج إحدى الفواصل المتماثلة عن الأصل؛ ذلك لأن مثل هذا الخروج فى البيان القرآنى المعجز إذ يحقق تناسب الفاصلة ـ إيقاعيًّا ـ مع نسق الفواصل يحقق فى الوقت ذاته تناسبها ـ تعبيريًّا ـ مع ما تقتضيه طبيعة المعنى أو تتطلبه خصوصية السياق .

والله من وراء القصد